الإرهابُ الفكريُّ من منظورٍ إسلاميٍّ

الحمد لله وحده لا شريك له، حمداً يقرّبنا إلى رضوانه، وصلاة الله وسلامه على نبيه المصطفى، من أبناء الرسولين الكريمين إبراهيم وإسماعيل، صلاة تزلفُنا إلى جنته، وبعد:

فممَّا يؤسف له ابتداءً، أن هذا الموضوع محلّ البحث، لم يلقَ اهتماماً من قبَل النخبة المثقفة، والمؤسَّسات ذات الصلة، رغم أنه من المواضيع الحيوية، لما له من آثارٍ مدمرةٍ، تصيب البشرية في مقتل! ولا يخفى على المتتبعين للساحة الثقافية، كيف وفدت إلينا في العصر الحديث، ثقافة العنف، والتي تتعارض مع أدبياتنا المحصَّنة بنثارات الضياء، في الوحي الرباني، والتي تفيأنا ظلالها، عبر قرون خلت.

هذه الثقافة النشاز، قد أتتنا من مصادر غريبة على بيئتنا، ومن يستطلع التاريخ، يوقن أن من أوراق القوة الناعمة، التي يمتلكها المسلمون، هي طبيعة منهجهم الذي ينأى بأبنائه عن العنف بعد المشرقين، والإسلام في بعده الحضاري، يتنافى مع هذه الثقافة النكدة. ثم إنَّ مما أشرِبت به قلوبُنُا، من ركائز الثقافة الواعية، والمنهج السديد، الحوار والمشاركة، لا الاستئثار والإقصاء والمغالبة.

وإقامة أبنائنا ردحاً من الزمن في بلاد الغرب، تسبَّب في حمل بعضهم، أفكاراً مهدَّت لتكريس هذا الثقافة المشينة!.

ولا يخفى أن من الأيدلوجيات[1] الوافدة علينا في فترة سابقة، الفكر الماركسيُّ المريض، الذي أنتج التوجه المتمرّد، على اعتبار أن الماركسية[2] تؤمن بالعنف الثوري، ومن تطبيقاتها تأجيج الصراع الطبقي.

إن إكراه ذوي الألباب على أفكار منتقاة، وتأطيرها ضمن قوالب جامدة لا مرونة فيها، لا ترتضيه النفوس الحرَّة التي تعلي قيمة الاختيار. هذه القيمة التي أعلتِ الشريعة مكانتها، والتي غفل عنها بعضٌ منا؛ فالإيمان اختيار، والالتزام اختيار، ولو لم يكن الأمر كذلك، لما جعلِت الآخرة جزاءً وفاقاً.

يرى أصحاب النظرة الأحادية، أنهم يملكون كل المعرفة، وينظرون إلى الآخرين أنهم لا يملكون ولو جزءاً من هذه المعرفة، وحالهم في ذلك يشبه حال من ذكرهم الإمام "الغزالي" في كتابه الإحياء[3]، في قصة رمزية تستحق التأمل، مفادها: أن ثلاثة من العميان أُدخلِوا على فيلٍ، ولم يكونوا قد عرفوه من قبل، فوضع أحدهم يده على رجله، ووضع الآخر يده على ذيله، ووضع الثالث يده على بطنه، فلما خرجوا

---

[1] الأيديولوجيا هي علم الأفكار، وأصبحت تطلق الآن على علم الاجتماع السياسي تحديداً.

[2] الماركسية هي ممارسة سياسية، ونظرية اجتماعية، مبنية على أعمال كارل ماركس الفكرية، وهو فيلسوف من أصول ألمانية يهودية من القرن التاسع عشر.

[3] انظرها بتمامها، في إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، (٤/ ٧)، دار المعرفة، بيروت.

سألوهم: ما الفيل؟ فقال الأول: الفيل: كسارية المسجد، وقال الآخر: الفيل: كخرطوم طويل به شعر كثيف، وقال الثالث: الفيل: الجبل العظيم الأملس!.

أدخلِوا مرة أخرى على الفيل، وأمسكوا بجميع أجزائه، وعندها ضحكوا من تعريفاتهم السابقة للفيل، واستطاعوا أن يصفوه على حقيقته. وهكذا شأن أصحاب النظرة الأحادية، يرى الواحد منهم جزءاً من الحقيقة، ويظن أنه يرى كلَّ الحقيقة؛ ويسعى لمصادرة آراء مخالفه والحجر عليه، فلا يسمع له رأياً، ولا يقبل منه حجَّة. ومن هنا فإن النظرة الأحادية تفتقر إلى التوازن، وضبط النِسَب، وإعادة النظر، والإحاطة بجوانب المسألة محلَّ النزاع، وجمع حواشيها وأطرافها. قال تعالى: {بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ} [يونس: ٣٩]. ومن هنا قال الأصوليون، وعلماء المنطق: "الحكم على الشيء، فرعٌ عن تصوره".

إن قمع كل قول ينازع قوة الطاغية السياسية، قد مارسه إرهابيون سابقون، حكى القرآن، بعضاً مما ورد على لسانهم: {لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَا نُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمَرْجُومِينَ} [الشعراء: ١١٦].

وما تزال معركة المصلحين مع الطاغية، مستعرة لا يهدأ أوارها، ولاينطفئ شررها؛ ذلك لأن الإرهاب الفكري، قاسٍ قساوة الحجارة، فما من وسيلةٍ مشينةٍ إلا تعامل بها، واستند إليها! يعمل جاهداً، وعلى وجه الديمومة بجمع جموعه من أهل النفاق والرعاع والغوغاء، من أمثال سحرة فرعون، لقمع الرأي الآخر، حتى يخيَّل للسذَّج، أن الناس قد أجمعوا على قول المصادِرِ لرأي الآخرين، من مثل ما وقع في فتنة القول بخلق القرآن، تحت دعوى تنزيه الخالق سبحانه!.

وإذا أخفق المستبدُّ برأيه وموقفه، في وسيلة ما، فإن للإرهاب الفكري وسائل شتى، من أشهرها وسيلة السجن والتهجير والإبعاد والنفي، من مثل ما حصل لبعض من قاومه من أئمة المسلمين الكبار، كابن تيمية، وابن حزم، وابن الوزير، رحمهم الله. ومن الطغاة من يلجأ إلى التصفية الجسدية، إما رجماً كما هُدِّد به نوح عليه السلام، وإما صلباً كما هدَّد به سحرة فرعون، أصحاب موسى، وإما حرقاً كما أُريد بإبراهيم عليه السلام.

ومما يؤسف له، أننا نعايش من الواقع الذي نشهده، ظاهرة قمع حرية التعبير والرأي، ومصادرة الآراء في بلداننا المسلمة، مع أنَّ الفكر الذي يرسم مسار التاريخ في قممه ووهاده، لا يمكن له أن يخضع لعصا المؤدِّب. والواقع التاريخي، وفي صدارة أحداثه، محنة الإمام "أحمد بن حنبل"، في مسألة خلق القرآن، وتوالي أمثالها في غير ما بقعةٍ من الأرض، يُثبِتُ صحَّة ذلك. ولمزيدٍ من البيان، فثمَّة مسلمةٌ يوغسلافيةٌ تُدعى "مليكة صالح بيجوفيك"، درست "العلوم السياسية"، في جامعة "السوربون"، ثمَّ كانت من رموز مثقَّفي "الحزب الشيوعي"، أدَّت بها هذه الرمزية، إلى أن تكون وزيرةً للثقافة؛ ثمَّ اكتشفت أنها من بين أربعة ملايين مسلم في "البوسنة"، لهم حقُّ التعبير عن معتقدهم، فعبَّروا عن ذلك من خلال بيان

أصدروه، ووقَّعه اثنا عشر شخصيَّةً، كانت الوزيرة "بيجوفيك"، من بينهم، فحُكِمَ عليها خمسة أعوام في السجن، وإثر إضراب عن الطعام هدَّد حياتها أُفرِج عنها، ولجأت إلى "بريطانيا".

ويتعيَّن علينا أن نشير مرَّة أخرى، إلى أنَّ للقمع أشكال عدَّة، ومنها القمع للحريات الشخصية، بالحرب ضدَّ حجاب المرأة المسلمة في "فرنسا"؛ وهي التي ترفع شعار "الليبراتس"، ويعني تقديس حرية الفرد! ولا يخفى أن الحجاب مرتبطٌ بخلفيةٍ أيدولوجيةٍ فكريةٍ.

وصل الكبت إلى الكتاب، فمُنع كتاب "الحلال والحرام في الإسلام"، للدكتور "يوسف القرضاوي"، بطبعته الفرنسية في "فرنسا" ذاتها سنة ١٩٩٥م، وكذا مُنِعَ مطلع السبعينات من القرن الفائت، في "ليبيا"، كتاب "معالم الثقافة الإسلامية"، للدكتور "عبد الكريم عثمان"، كما صودر كتابان للمفكِّر "إدوارد سعيد" في "فلسطين"، لمعارضتهما اتفاقية "أوسلو"!.

وإن كنا ننسى فلا ننسى، أنه منذ بداية تمكُّن العلمانيين الطائفيين، من حكم "سوريا"، اعتصر الألم قلوب الغيورين من المسلمين، حين أصدرت وزارة التربية تعميماً، لقائمةٍ من الكتب المحظورة تواجدها، في المكتبات المدرسية، وكان منها كتاب "ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين" لـ"أبي الحسن الندوي"، وكتاب "مكائد يهودية عبر التاريخ" لـ"عبد الرحمن حبنَّكة"! أمَّا كتب "ساطع الحصري"، و"جورجي زيدان"، ودواوين "نزار قباني" الماجنة، فهي رمز التقدمية المزعومة، ومرحَّبٌ بها أجمل ترحيب!.

كتب "غالي شكري"، يتحدَّث عن مذبحة الكتاب العربيّ، في معرض الكتاب في "تونس"، ويأسف لقرار السلطات التونسية، رفضها عرض أيّ كتابٍ إسلاميٍّ في معرض الكتاب العربي[٤]!. هذا وقد مُنِعت في "تونس"، فترة حكم "زين العابدين بن علي"، كتب مركز "دراسات الوحدة العربية"، لمدَّة عشر سنوات! لطباعتها كتابين للأستاذ "راشد الغنُّوشي"، ثم حُجِب المنع بعد إعطاء المركز تعهداً للحكومة التونسية، بعدم إعادة طبعهما!".

في السياق ذاته، قال وزير الثقافة التونسيّ "محمَّد بن عاشور": "إنَّ بلاده منعت عرض نحو ثمانية آلاف كتاب خلال الدورة الخامسة والعشرين، من معرض الكتاب الدوليّ!". وأضاف الوزير التونسيُّ قائلاً: "إنَّ هذا المعرض يشكِّل درعاً ضدَّ الظلامية والانكماش على النفس، مبدياً عدم رغبة "تونس"، في تلقِّي دروسٍ في الدين. وكانت دور نشرٍ عربيةٍ، قد عبَّرت عن استيائها من منعها من المشاركة في هذا المعرض، فيما استنكر آخرون الرقابة الشديدة على الكتب، ومصادرة بعض العناوين المعروفة، ضمن كتب التراث العربيّ الإسلاميّ، وكتب التفسير والفقه! وكانت السلطات الأمنية، قد فرضت إجراءاتٍ رقابيةً شديدةً على زوَّار المعرض، من قبيل تفتيش الحقائب اليدوية، ومراجعة بطاقات التعريف الوطنية، كما تمَّ إخضاع

[٤] الأهرام القاهرية، الصادرة في الخامس من آب، ١٩٩٢م.

المحجَّبات لإجراءاتٍ صارمةٍ، وصلت إلى حدِّ الاستفزاز والمسِّ بالكرامة الشخصية للنساء، من طرف رجال الأمن!"[٥].

وهذا يذكِّرنا بما جاء في أدبيات "مصطفى صادق الرافعي": "لا يرضى الطاغية، إلا أن يمحق روحانية الأمَّة كلَّها، فلا يترك شيئاً روحانياً له في أعصاب الناس أثر من الوقار، وبمن يستظهر – ويله – إذا محِقَت روحانية الأمَّة، وأشرفت نزعتها الدينية على الانحلال؟ كأنَّه لا يعلم أنَّ حقيقة الوجود لأمَّة من الأمم، إنما يُستمدُّ من إيمانها بالمثل الأعلى، الذي يدفعها في سلَّمِها إلى الحياة بقوة، كما يدفعها في حربها إلى الموت بقوة، وكأنَّه لا يعلم أنَّ التاريخ كلَّه، تقرره في الأرض بضعة مبادئ دينية! هذا الحاكم الأخرق هو عندي كالذي يقول لنفسه: لم أستطع أن أفتح دولة، فلأفتح دولة في مملكتي، لقد أمر بهدم الكنائس والبِيَع، حتى بلغ ما هدم منها ثلاثين ألفاً ونيِّفاً. أيُّ مجنون أسخف جنوناً من هذا الذي يحسب النفوس الإنسانية كالأخشاب؛ تقبل كلها بغير استثناء أن تُدَّق فيها المسامير؟ سيعلم إذا نشبت حرب بينه وبين دولة أخرى، أنه كسَر أشدَّ سيوفه مَضَاءً، حين كسَر الدين!"[٦].

ثمَّة مفارقة لافتةٌ بين منهج أهل الكفر ومسلكهم في إلغاء الآخر، وبين أسلوب القرآن الكريم المعجِزِ في الردِّ عليهم، قال الله جلَّ وعلا: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ} [فصلت: ٢٦]، وقال جلَّ جلالُه: {قَالُوا حَرِّقُوهُ وَانْصُرُوا آلِهَتَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ} [الأنبياء: ٦٨].

ففي هاتين الآيتين، إقصاءٌ للآخر! بينما عندما تحدَّث القرآن عن شبهات الباطل على ألسنة أهله، وفيها كفرٌ محضٌ، عرضها بتجرُّدٍ كما هي! وفي تعليقٍ جميلٍ للشيخ "محمَّد الغزاليّ" رحمه الله، في كتابه "خلق المسلم"، على آية سورة "الأعراف"، في سياق قصَّة "هود" عليه السلام، جاء في منطوقها: {قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ} [الأعراف: ٦٦] قال فيه: "إنَّ شتائم هؤلاء الجهَّال، لم يطش لها حلم هودٍ عليه السلام، لأنَّ الشقَّة بعيدةٌ بين رجلٍ اصطفاه الله رسولاً، فهو في الذؤابة من الخير، وبين قومٍ سفَّهوا أنفسهم، وتهاووا على عبادة الأحجار، يحسبونها لغبائهم تضرُّ وتنفع! كيف يضيق المعلم الكبير، بهرَف هذه القطعان؟!".

هذا وقد يُفَاجَأ القرَّاء، بحكمٍ لمحكمة الجنايات، بالسجن شهراً مع وقف التنفيذ، على السيِّد "محبِّ الدين الخطيب"، بسبب مقالٍ نشره في مجلَّة "الفتح"، سنة ١٩٢٨م، ينتقد فيه ملك الأفغان، لقتله العالِم المسلم: "بيد صاحب"، رحمه الله!.

في تاريخنا الغابر، وكذا في الحاضر، لم يُعهَد عن أحد العلماء المسلمين الثقات، أنه عمل على فرض فهمه للنصِّ التشريعيِّ، أوقام بمصادرة آراء الآخرين، وإلغاء شخوصهم الإيمانية، حال اختلافه معهم، في الرؤى والاجتهاد، والشواهد على ذلك متضافرة. بل على النقيض تماماً، فقد ضرب الإمام "مالك ابن أنس"،

---

[٥] صحيفة التجديد المغربية، [١٨/٥/٢٠٠٧م].

[٦] وحي القلم، ج٢، ص١٩٠، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية.

أروع الأمثلة في نبذ الإرهاب الفكري، "ولما حجَّ المنصور قال لمالك: "قد عزمتُ أن آمر بكتبك هذه التي وضعتها فتُنسَخ، ثم أبعث في كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة، وآمرهم بأن يعملوا بما فيها، ولا يتعدّوه إلى غيره". فقال: "يا أمير المؤمنين لا تفعل هذا، فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل، وسمعوا أحاديث، ورووا روايات، وأخذ كلُّ قومٍ بما سبق اليهم، ودانوا به من اختلاف الناس. فدع الناس، وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم"[٧]. وشاءت الأقدار، أن يكون الإمام "مالك" ذاته، أحد ضحايا لفحات تحالف أصحاب العمائم المشوبة، مع السلطان الغاشم، وذلك لما وُشِيَ به إلى "أبي جعفر المنصور"، أنه لا يرى صحة إيمان بيعة السلطان بالإكراه، فجُرِّدَ من ثيابه، وضُرِب بالسياط، ومُدَّتْ يده حتى انخلعت كتفه[٨].

إنَّ الاختلاف يؤسِّس للاجتهاد في الرأي، وبما أن إبداء الرأي، يعدُّ جزءًا من الحرية، فمن حق الإنسان أن يختلف مع أخيه الإنسان، وساحة الاختلاف خصبة، تتعدَّد فيها الرؤى، ثريّة بزخَمٍ من الأفكار، التي تفتقر إليها البشرية، على مدار القرون والأجيال.

جاءت السنَّة الغرّاء مؤيِّدة لتلك الحرية الفكرية، بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا حَكَمَ الحاكمُ فاجْتَهَدَ، فأصابَ، فلهُ أجرانِ، وإذا حكمَ فاجتَهَدَ، فأَخطأَ، فلهُ أَجْرٌ واحدٌ"[٩]. وقد استنبط العلماء من هذا الحديث قاعدة فقهية جليلة، ترسِّخ مفهوم الحرية الفكرية، بقولهم: "الاجتهاد لا يُنقَض بمثله".

هذا وسأستعرض في هذا البحث، أسباب الإرهاب الفكري، وأفصِّل القول من غير إسهابٍ، في معركة العلمانيين مع الإسلاميين، ثم أفيض القول لأهميته، في ثنائية الاستبداد والإرهاب الفكري، وبعد الفراغ منه أنتقل إلى الحديث عن الآثار الناجمة عن مسلك الإرهاب الفكري، لأضع بعدها الحلول الناجعة، وسبل الخلاص من هذا المسلك الذي أضحى مع الأسف، ظاهرة تقضُّ مضاجع أصحاب الأقلام الحرَّة! ثم أعود على بدءٍ، لأختم بالحديث، مؤكداً عن أن العنفَ الفكريَّ، هو وليدُ ثقافة قاصرة، ونتاجُ خللٍ فكريٍّ، وانحرافٌ لبوصلة الفكر البشري.

أسباب الإرهاب الفكري:

جهِل الإقصائيون بعض القوانين القرآنية، ومنها القانون الذي ينبئ عن أن اختلاف الناس واقعٌ لا محالة، وفق المشيئة الربانية: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ} [هود: ١١٨].

كما جهلوا أنَّ المحاسبة عليه، وتقييمه بميزان الهدى والضلالة، قد شاءت إرادة الله تباركت أسماؤه، تأجيلها إلى الدار الآخرة: {اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ } [الحج: ٦٩]. وأيضاً في قوله تقدَّست صفاته: {وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ} [الشورى: ١٠].

---

[٧] الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، وليُّ الله الدهلوي، ص: ٣٨، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، ١٤٠٤هـ، دار النفائس، بيروت.

[٨] انظر وفيات الأعيان، ابن خلكان، (٤/ ١٣٧)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

[٩] أخرجه البخاري في الصحيح ١٣/ ٣١٨، وأخرجه مسلم في الصحيح ٣/ ١٣٤٢.

وكذا تغاضوا عن سنن علم الاجتماع، ودروس التاريخ، التي تثمر معرفةً تعدُّ قاعدة للتخطيط والتنظيم، فثمَّة تكليفٌ شرعيٌّ، فحواه النظر في أسباب نهوض وسقوط الأمم، ومعرفة أمراضها، ولعلَّ الإسهاب في الحديث عن بني إسرائيل في القرآن الكريم، كان لهذا الغرض. دليل هذا التكليف بيان الله تبارك في علاه، القائل فيه: {قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ * هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ} [آل عمران: ١٣٧، ١٣٨]. ومن الأمراض التي ظهرت في تلك الحقبة التاريخية، إقصاء الآخر عن المشهد، طمعاً ورغبة في التفرُّد والأثَرَة.

إلى متى يعتمد هؤلاء، نهج النأي بالذات، عن فهم سنن الفرد والمجتمع والاستفادة من دروس التاريخ؟!.

في ظلِّ هذا النهج لن يقطف أحدٌ ثمار الإصلاح إن وجِد، ولن يسهم أحدٌ في بناء الحضارة الإنسانية، وإن وقع أهل الحقِّ فيه، فلن يتمكنوا من إيصال الصوت الإسلاميِّ للعالمين!.

إن منطق الإنصاف، يفرض علينا، أن نعترف بأن هناك الكثير من أبناء الدعوة الإسلامية، بمختلف أطيافها، يدركون أبعاد العمل الإسلاميِّ وغاياته، متفهمين لقضايا الخلاف في الفروع الفقهية، متعرِّفين آراء الفقهاء، مدركين طبيعة العمل، ضمن صفوف الصحوة المتعدِّدة، متخلِّقين بأخلاق الإسلام من احترامٍ لآراء الغير، واستعدادٍ لقبول الرأي الآخر، متى كان حمَّالاً، لوجه من وجوه الحقِّ والصواب.

وفي حال غابت هذه المعاني، وهذا النوع من الفهم الصحيح، فإنَّ البديل سيكون لا محالة، هو التعصُّب. ومن المعلوم أنَّ التعصُّب يفتقد للموضوعية، ويتَّصف بالتسطيح المنكود. ثمَّ إنه يقوم على مجموعة من القوالب النمطية، والأحكام الجاهزة، والانطلاق من خلفيةٍ معيَّنةٍ في معظم الأحيان، صادرة من شخصٍ يعاني من وضعٍ نفسيٍ معيَّنٍ، أودى به إلى اليأس والإحباط؛ وإذا رجعنا إلى أصل نشأته، لاحظنا كيف أنه يترعرع في ظلِّ سياقٍ ثقافيٍّ واجتماعيٍّ، تغيب فيه قيم الشورى والحرية! قال الإمام "الشوكانيُّ"، في توصيفه للمتعصِّب: "والمتعصِّب، وإن كان بصرُهُ صحيحاً، فبصيرتُه عمياء! وأذنه عن سماع الحق صمَّاء! يدفع الحقَّ، وهو يظن أنه ما دفع غير الباطل، ويحسب أنَّ ما نشأ عليه هو الحقُّ، غفلةً منه وجهلاً، بما أوجبه الله عليه من النظر الصحيح، وتلقِّي ما جاء به الكتاب والسنة، بالإذعان والتسليم، وما أقل المنصفين بعد ظهور هذه المذاهب في الأصول والفروع؛ فإنه صار بها باب الحق مرتجّاً، وطريق الإنصاف مستوعرةً، والأمر لله سبحانه، والهداية منه"[١٠].

ومن مظاهر التعصُّب، انتقال صاحبه، من الأدلة القطعية إلى الأدلة الظنية، ويتجرأ على الاجتهاد ويمنعه على من يخالفه، ويؤثر أقوال من يسوسه، على أقوال من هو أعلى مرتبةً وأسمى منزلةً، ثم إنه يستنكر مشروعية الاختلاف، ولا يقبل رأي الآخر، بل يعمل جاهداً على إقصائه وتهميشه!.

[١٠] فتح القدير، للشوكاني، (٢/ ٢٧٧)، ط٤، ١٤٤١هـ، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، دمشق، بيروت.

هذا ولمزيدٍ من الفائدة، تناسب المقام، فقد نتج عن غياب المعرفة، بأنواع من الفقه، من مثل فقه الحالة، وفقه الموازنات، وفقه الأولويات، وفقه المستجدَّات، وفقه الواقع، ما يلي:

* اعتبار الاجتهاد البشري القابل للخطأ، في مرتبة النصِّ الدينيِّ المقدَّس صاحب العصمة، ممَّا أدى إلى تشرذم الأمَّة شيَعاً وأحزاباً، قال "ابن قيِّم الجوزية" رحمه الله: "التعصُّب للمذاهب ديانتهم التي بها يدينون، ورؤوس أموالهم التي بها يتَّجرون، ثم خلَفَ من بعدهم خلوف فرَّقوا دينهم، وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون، وتقطَّعوا أمرهم بينهم زبراً، وكلٌ إلى ربهم راجعون"[١١].

* عدم ملازمة القرآن، وفهومه فترة افتراقه عن السلطان، كما أوصى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم[١٢]، ممَّا أدَّى إلى النأي عن إعادة صياغة المسلم من جديد، من خلال تغييرٍ جذريٍّ في فكره وسلوكه. هذا المسلم الفرد الذي يُعتبَر لبِنَةً مهمِّةً في بناء المجتمع المسلم، ممَّا يساعد في عملية التغيير، وفق سنن الله التي لا تحابي أحداً.

* اعتبار حرفية النصِّ الدينيِّ وحياً وتراثاً، دون الالتفات إلى الواقع الذي يؤدِّي الجهل به إلى سيطرة التحجُّر والجمود، بإبقاء باب الاجتهاد مغلقاً، وتضييق دائرة التجديد، وتغييب سماحة الإسلام وسعته، واندثار مقاصده، والأخطر من هذا وذاك، إلغاء الشريعة وفاعليتها، في جميع مناحي الحياة، وخاصَّة في ظلِّ الحكم الجَبْريِّ.

ومن ناحيةٍ أخرى، فإن الفهم الخاص لما كتبه المفكرون المسلمون، "سيد قطب" مثالاً، حتى أن كاتباً من مثل الأكاديمي[١٣] الدكتور "فهمي الجدعان"[١٤]، عدَّه مؤسِّساً للراديكالية[١٥] الإسلامية، وهذا شطط بيِّن عواره، عند من درس آراء "سيد"، بعناية وحيادية وإنصاف.

---

[١١] إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين، ابن فيم الجوزية، (١/ ٦)، تحقيق: محمَّد عبد السلام إبراهيم، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م. دار الكتب العلمية، بيروت.

[١٢] عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: "خذوا العطاء ما دام عطاءً، فإذا صار رشوة على الدين فلا تأخذوه، ولستم بتاركيه يمنعكم الفقر والحاجة. ألا إنَّ رحى الإسلام دائرة فدوروا مع الكتاب حيث دار. ألا إنَّ الكتاب والسلطان سيفترقان فلا تفارقوا الكتاب، ألا إنه سيكون عليكم أمراء يقضون لأنفسهم ما لا يقضون لكم، فإذا عصيتموهم قتلوكم، وإن أطعتموهم أضلوكم. قالوا: يا رسول الله كيف نصنع؟ قال: كما صنع أصحاب عيسى بن مريم نشِّروا بالمناشير، وحُمِلوا على الخشُب. موت في طاعة الله خير من حياة في معصية الله". رواه الطبراني. ويزيد بن مرثد لم يسمع من معاذ، والوضين بن عطاء. وثَّقه ابن حبَّان وغيره، وبقية رجاله ثقات.

[١٣] نسبة إلى الأكاديمية، وهي منهاج للبحث العلمي، يلتزم بقواعده، الباحث التابع لإحدى الجامعات الرسمية.

[١٤] في كتابه: "أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث".

[١٥] حالة فكرية سياسية، تنشد التغيير الجذري، والإصلاح الشامل للواقع القائم في شتى المجالات، الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويقصد بها عموماً، العودة إلى الأصول والجذور، والتمسك بها والتصرف أو التكلم وفقها. لكن الغرب صبغ مصطلح "الراديكالية" بالتطرف، وأضاف إليه معنى العنف والإرهاب، وألصقه بالإسلام والمسلمين في العصر الحديث!.

كما أن الفهم الأحاديَّ لنصوص الوحي، وعدم استكماله من خلال عدة نصوص، يضمُّ بعضها إلى بعض، لعب هذان الفهمان، الخاصُّ والأحاديُّ، الدورَ في جنوح البعض، لاستخدام العنف كوسيلة لإثبات منهجه، أو استثماره كردَّة فعل، منتقداً الراي الآخر المخالف، علماً أن النصوص قد تكون حمَّالة أوجهٍ في الفهم، لكن ضمن قواعد منضبطة، عمل على وضعها علماء الأصول وعلماء التفسير، على مدى قرون متطاولة.

منهجيتنا نحن كمسلمين، تقرر أن لا تأثير لأيِّ قوة مادية، من سلطان ونحوه، في اختيار الناس لعقائدهم. وسنَّة الاختلاف ماضية وفق السنن الإلهية، ولكل له اختياره من عقيدة يدين بها. وهو الأمر الذي يجسّده القرآن في عددٍ من الآيات، من مثل قوله تعالى: {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ} [البقرة: ٢٥٦]، وأيضاً قوله: {وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ} [هود: ١١٨، ١١٩]، وكذا قوله جلَّ وعلا: {وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ} [الكهف: ٢٩]، وقوله تباركت أسماؤه: {لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ} [الغاشية: ٢٢].

وعلى الضفَّة الأخرى، فإن قناعة المستبدِّ الذاتية، بامتلاكه الحق المطلق، في حكم العالم، يؤدي إلى شرعنة إلغاء الآخر، وممارسة وسائل العنف معه، بمختلف الأشكال، ورفض مشاركته في الحياة السياسية، وعدم القبول بأيِّ شكلٍ من أشكال المعارضة، مع أن الأخيرة هي شكلٌ من أشكال الدولة الحديثة! وذات القانون يسري على المتلبسين لبوس الفكر، ويعتقدون أنهم على الصواب، الذي لا يحتمل الخطأ! يصادرون وجهة النظر المخالفة لهم، وتاريخياً مارست قريش العنف في الخطاب الفكري، خلال المرحلة المكية، رفضاً لكل مظاهر التغيير مع تعاليم الدين الجديد. قال تعالى: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ} [فصلت: ٢٦]. وإذا كان هؤلاء ينطلقون من مفاهيم مادية بحتة، فإن الأمر غير مسوَّغ في ظل قيام الدولة الإسلامية، التي جاءت لتقيم القسط بين مختلف الأفراد، بغضِّ النظر عن خلفياتهم الأيديولوجية، استناداً إلى قوله تعالى: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ} [المائدة: ٨]، والقرآن الكريم مليءٌ بالمناظرات العلمية مع خصومه، في بيئة دافئة، تسودها الحرية، ويتقدمها الأمن الفكري. وقد مهَّد لها بمفهومٍ أساسيٍّ، يعدُّ قطب الرحى لأي حوار يُعقَد بين الفرقاء. قال تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ} [هود: ١١٨].

معركة العلمانيين مع الإسلاميين:

دأب العلمانيون في العالم العربي على الشكوى، وتبني موقف المظلومية، من الرقابة الدينية المفروضة على الإبداع والفكر. مفادها هو أن الإسلاميين من الظلاميين، وأنهم ما زالوا يطالبون بمنع بعض الكتب بحجَّة أنها تخالف الدين. ولكنهم يبيحون لأنفسهم، أن يقعوا في المسلك الذي ينتقدونه، فشكلوا في "مصر" مثلاً، "المرصد الإعلامي للمرأة"، الذي تحدَّد هدفه الأساسي في المتابعة الدقيقة، لما يُكتَب ويثارُ

في الإعلام حول المرأة، لاتخاذ موقف منه بالمنع أو التحذير أو حتى الترحيب، إذا كان مما يتماشى مع المفاهيم التي يقول دعاة النسوية أنها تخدم مصالح المرأة، حسب مفاهيمهم هم، المفاهيم المستوردة، من عند حركات المرأة في الغرب.

وعندما عرض التلفزيون المصري مسلسل "الحاج متولي"، واقترن بطلُه فيه بأربع نساء، يحيا حياة سعيدة معهنَّ، ثارت ثائرة أدعياء الدفاع عن المرأة، وطالبوا بمنع هذا المسلسل، وهدَّدوا ممثليه بقطع أرزاقهم، وإيقافهم عن العمل!.

ويصعب على الإنسان الحرِّ، أن يتصور أن المحكمة الدستورية العليا، في "تركيا"، حكمت على رئيس بلدية "استطنبول" الشابّ، "رجب طيب أردوغان"، بالسجن على خلفية إدراجه في خطبةٍ له في جمهرةٍ من الناس، بيتاً من الشعر، للشاعر التركيِّ "محمَّد عاكف"، قال فيه: "المساجد ثكنات المؤمنين، وقبابها خوذاتهم، أما مآذنها فهي رماحهم".

وعندما غنَّى اللبناني "مارسيل خليفة"، قصيدة للشاعر "محمود درويش"، تتضمَّن آياتٍ قرآنيةٍ، وأحيل إلى المحكمة بناءً على إدانة مفتي "لبنان" لهذا العمل. قال الدكتور "جابر عصفور": "إنَّ ما يحدث لـ"مارسيل خليفة" اليوم، ليس سوى حلقة في مسلسل العنف، الذي تمارسه المجموعات المعادية للمجتمع المدني، التي تبرِّر إرهابها باسم الدين زوراً وبهتاناً، على المبدعين والمفكرين العرب، بوصفهم طليعة المجتمع المدني، وفاتحي أفق الحقِّ والخير والجمال، لمجتمعاتهم التي تحلم بالحرية والعدل والتقدم! "[١٦]. وقال "ياسر عبد ربه"، وزير الثقافة والإعلام الفلسطينيِّ الأسبق: "إنَّنا من خلال تضامننا مع "مارسيل خليفة"، نتضامن مع العلمانية ضدَّ الجهل والخرافة! ولم نعد نخشى أن نشهِرَ علمانيتَنَا، وأن نعتزَّ بها، ونكافح بها في وجه الجهل والخرافة، وعندما نتضامن مع "مارسيل"، فإننا نتضامن مع أنفسنا لرغبتنا في بناء حياةٍ جديدةٍ مليئةٍ بكلِّ أشكال التنوير والحداثة[١٧]، وتجاوز القتامية والظلامية، التي يُحاوَل فرضها علينا"[١٨]. وهذا دفاعٌ مقيتٌ ننبذُه، بعد أن تسلَّق "خليفة"، جدار حمى المقدَّسات، وهو قزم، نسي أنه لن يقوى على ذلك! لأن الثوابت في العقيدة، والقطعيات في التشريع، ليست محلاً للنظر أو الاجتهاد أو العبث.

وفي حالة "حامد أبو زيد"، يرى المدافعون عن فكره، من أمثال الدكتور "حلمي عبد الوهاب"، الباحث في المعهد الألماني للأبحاث الشرقية[١٩]، وكذلك الدكتور "أحمد سالم"؛ أنه تناول موضوع نقد الخطاب الديني، من زوايا لم يجرؤ أحد من قبله على الخوض فيها، وبذل جهداً جباراً في تفكيك رموز الخطاب

---

[١٦] صحيفة الحياة، العدد: [١٣٣٧٤].

[١٧] الحداثة أو العصرنة: تحديث وتجديد ما هو قديم، وهو مصطلح يبرز في المجال الثقافي والفكري التاريخي.

[١٨] صحيفة الحياة، العدد: [١٣٣٨٦].

[١٩] الأبحاث الشرقية، هو الفرع الأكاديمي الذي يهتم بدراسة مجتمعات وثقافة ولغات وشعوب وتاريخ وآثار الشرق الأوسط، والشرق الأقصى. ثم أصبح في السنوات الأخيرة، يقسم إلى دراسات آسيوية، ودراسات شرق أوسطية.

الديني، ونقضها وأثبت عوارها على حدِّ تعبيرهم. بينما رأى المفكر الإسلامي الدكتور "محمد عمارة" رحمه الله، رأياً مغايراً، حيث قال: "إن هذا البحث يتناول الإسلاميات، وأبجديات الدين، فكيف تريدوننا أن نناقشه، بمعزل عن أدوات قياس الفكر الإسلامي؟! إنه يتحدث عن القرآن، كنتاج للبيئة العربية! مثله مثل الشعر الجاهلي! فكيف يصحُّ أن نناقش هذا البحث، باستخدام أدوات لبحث تجريبيٍّ في علمٍ أرضيٍّ؟ إنه بحث عبثيٌّ مثل كل أبحاث "أبو زيد" السابقة، جاء ليهدم الأسس التي بني عليها الفكر الإسلامي، وليس بحثاً موضوعياً، يحتمل النقاش الأكاديمي".

اتكأ "أبو زيد" في بحثه، على أن الخطاب الديني عند المسلمين، لا يحتمل القسمة بين متطرف ومعتدل، ويرى أن الخلاف بينهما نسبيٌّ، وليس مطلقاً، أي أن الفريقين يتساويان عنده في النهايات والثوابت، التي يتمترسون وراءها، بحيث لا يقبلون فيها نقاشاً ولا مساومة.

وقد تختلف المدرستان حسب رأي "أبو زيد"، فقط في الجهة المنوط بها تطبيق الأحكام، أي أن المتطرف، لا يتورع عن تطبيق الحدِّ بنفسه، بينما يحيل المعتدل التطبيق إلى وليِّ الأمر، ولكنهما يتفقان على المبدأ. "إنه نوع من العبث غير المعقول، أن تساوي بين التيارات الفكرية والاجتهادية بين المسلمين، على مرِّ العصور"، كما يقول الدكتور "عمارة".

يصل "أبو زيد" من خلال فتوى "الخميني"، بإهدار دم "سلمان رشدي"، عن كتابه "آيات شيطانية"، إلى اتهام كل المسلمين بالتطرف والتكفير، على اختلاف مشاربهم! ولو أنه اكتفى بانتقاد حكم الإعدام، لوجد له مناصرين كثيرين من المسلمين، ولكنه اختار أن يدافع عن "رشدي" في آياته الشيطانية، وعن حريته فيما يكتب ويقول، وهو ما لا يقبله أي مسلم عنده ذرَّة من الغيرة على دينه، وعلى أهل ملته؛ أيًّا كانت مراكزهم.

وفي واقع الأمر، غفل "أبو زيد"، عن أن أفكاره ستندثر، وسيكون لها نفس مصير كتابات "لويس عوض"، و"فرج فوده"، وغيرهما، وسيأكل عليها الدهر ويشرب، ولن تقف أمام إعصار الفكر الإسلامي الأصيل المعتدل، الذي يخاطب العقل والفطرة، ويرقى بهما في مدارج الكمال.

أما العلماني المدعو "سيد القمني"، فقد تحدَّث في كتابه "ربُّ الزمان"، عن وجود آلهة سماوية وآلهة أرضية! ومن مدرسته النكدة "خليل عبد الكريم"، عضو أمانة حزب التجمع اليساري، وفي كتابيه "مجتمع يثرب"، و"شدو الربابة في أحوال الصحابة"، قال ما مفاده: "نحن علماء مجتهدون، ولا يحق لأحد أياً كان، مراجعة فكرنا! وليس للدين ولا للمتدينين علينا وصاية!". وهو ذات منطق "القمني"، حين قال: "إننا اليوم قادرون على أن نفهم ديننا، أفضل مما كان يفهمه الصحابة!". وأضاف بقوله: "إنه لا يسمح بأن يسأله أحدٌ عن عقيدته الدينية؛ لأن من يتصدى للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يحتاج إلى توكيل من الله؛ والإسلام لا يعرف التوكيلات، وأنا مواطن في دولة مدنية، ولست فرداً في دولة الخلافة الإسلامية! والمشائخ لا يدعون إلى مصادرة كتبي، بل إلى قتلي واغتيالي، ولكن أفكاري ستبقى مخلَّدة!

إ.هـ. قلت في نفسي: سبحان الله، قد ذكرني كلامُهُ بالمثل السائر: "رمتني بدائها وانسلَّت". ولعل هذان الدعيَّان، قد تأثرا بثقافة فرعون، حين قال ومعه وزراؤه، حين جاءهم موسى عليه السلام بالبينات: {فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ} [غافر: ٢٤]. وفي مقام الشورى من فرعون لملئه، حكى القرآن قوله: {وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الأَرْضِ الفَسَادَ}. [غافر: ٢٦]. وتحدثت آية أخرى عن النظرة الأحادية عند فرعون: {قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَادِ}. [غافر: ٢٩] وقال في مقام آخر: {يَا أَيُّهَا المَلأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِي} [القصص: ٣٨].

ومن أشنع أنواع الإقصاء، المطالبة بتحييد آيات من القرآن الكريم، بحججٍ واهية وذرائع مختلقة. قال وزير شؤون الإتحاد الأوروبي السابق، وكبير المفاوضين الأتراك "عمر جليك": "إن الشخصيات الفرنسية، المطالبة بإلغاء آيات من القرآن الكريم، لا تختلف عن منتسبي "تنظيم داعش"! الذين ينتجون العنف والتعصُّب، ثم يُرجِعونه إلى القرآن الكريم". جاء ذلك في معرض ردِّه على مطالبة ثلاثمائة كاتب وسياسي فرنسي، بينهم الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي"، بإلغاء بعض آيات القرآن الكريم، لأنها تحضُّ على العنف ومعاداة السامية، على حدِّ زعمهم.

وفي وقتٍ سابق، وبتاريخ ١٩٨١/٨/٢٥م، زار رئيس الوزراء الإسرائيلي "مناحيم بيجين"، العاصمة المصرية "القاهرة"، وكان من بين ما تباحث فيه، مع الرئيس "أنور السادات"، صدق الرغبة المصرية في التطبيع. طمأنه "السادات" حينها، بتأكيد الرغبة في ذلك؛ وانتهزها "بيجن"، فقال لـ"السادات": "كيف تريد أن أصدِّق أن هناك نيَّةٌ عندك للتطبيع، وطلاب "مصر"، مازالوا يقرؤون الآية التي تقول: {لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ}[المائدة: ٧٨]. وفي نفس اللحظة استدعى "الساداتُ"، وزيرَ التعليم المصريِّ، وأمره أن يحذفها من المناهج المصرية، مع كل الآيات التي تتحدَّث عن عداوة بني إسرائيل، للإسلام وللمسلمين!.

كما لا يزال المستغربون الجدد، كلما ذكرت مفردة الخلافة، يرتعدون من حروفها، ويتهكمون على الناطق بها، وكأنه أراد أن يقذفهم من جنة الحداثة! إلى درجة أنه أصبح من صفات السياسي العربي المعاصر، أن يُدينَ طرح موضوع الخلافة، ويصنِّف كل من يشير إلى ضرورة إعادتها، في صفِّ الرجعيين، ودعاة التطرُّف، بل حتى الإرهاب!.

منهجنا نحن الإسلاميين، وبما أنه ربانيُّ الصبغة، يؤكِّد بما لا يدع هامشاً للتشكيك، في قبوله بالاختلاف مع الآخر، وذلك بسبب الواقعية التي يتمتع بها، وإدراكه لطبيعة الإنسان. ولطبيعة أي منظومة فكرية أو عقدية أو حضارية، تقبل الآخر، وتقبل الاختلاف معه.

ومن هنا فإن هذا المنهج الذي جاء في خاتمة الشرائع السماوية ونسخها وهيمن عليها، وفق تقرير القرآن الكريم، حدَّد طبيعة علاقته بهذه الشرائع، وقبل أن يقرر:{وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ}، قدَّم عليها: {مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ

يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ}. فليس في الهيمنة إلغاء ولا إقصاء، وإنما فيها منطق التحديث والتصويب، والتنبيه، إلى ما وقع من التحريف في هذه الشرائع، وَرَدّاً لها إلى أصلها المشترك مع الإسلام.

وفي البيان النبويّ الأغرّ الناصع: "مَثَلِي وَمَثَلُ الأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بُنْيَانًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ إِلا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ مِنْ زَوَايَاهُ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ وَيَعْجبونَ لَهُ وَيَقُولُونَ: هَلا وُضِعَتْ هَذِهِ اللَّبِنَةُ! قَالَ: فَأَنَا اللَّبِنَةُ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ"[٢٠]. فموقع الهدي الذي جاء به صلى الله عليه وسلم، هو موقع لبنة في ركنٍ قصيّ لبيتٍ كبيرٍ. ولا يمكن لدينٍ يرى نفسه لبنةً في بناءٍ ضخمٍ، أن ينفي هذا البناء وأن يهدمه أو يزيله من ساحة الوجود الإنسانيّ، بأيّ وسيلة أو تحت أيّ ظرفٍ، من أجل أن يجعل اللبنة بديلاً للبيت. فاللبنة لن تؤدي وظائف البيت، ولن تكون بديلاً له أبداً، والعملية برمَّتها هي استكمال لنقص كان في هذا البناء الحضاري، وتطور في الحياة البشرية، التي مرَّت بمرحلة الطفولة التي تجنح نحو الماديات، فجاءت اليهودية، وعندما بلغت البشرية مرحلة الشباب، التي تنزع إلى الشهوات، وفيها صبوة تحتاج إلى منظومة من الأدواء الروحية والمثالية، أتت النصرانية، وعندما بلغت البشرية مرحلة الكهولة والنضج، وبلغ الإنسان أشدَّه، جاء الإسلام الذي أرسى دعائم حضارة التوازن بين المادة والروح، جامعة بين المثالية والواقعية، في أبهى حلَّة، وأجمل وأنجع ما عرفته البشرية، عبر تاريخها المديد.

وعلى مستوى فِقْهِ الصحابة في التعامل مع الآخر، وتطبيق التراتيب الإدارية زمن الخلافة الراشدة، وفي الوقت الذي فتح فيه "عمر بن الخطاب" رضي الله عنه، بلاد فارس، عرض له إشكال فقهي، يحتاج إلى اجتهاد جديد؛ في التعامل مع المجوسية، فاستشار الصحابة الذين أحاطوا علماً، بطبيعة العلاقة مع اليهود والنصارى، ضمن مفهوم أهل الذمَّة، المبنية على عقدٍ تشارطيّ، يسمح لهم بالعيش مع المسلمين، والتمتع بالحرية في العبادة والعلاقات الاجتماعية، على أن يُترَك لهم كل ما يتعلق بالأمور الداخلية. لكن المجوسية مذهب غير سماوي، فإذا بـ"عبد الرحمن بن عوف" رضي الله عنه، يقول: "أشهد على رسول الله أنه قال: سُنّوا بهم سنَّة أهل الكتاب"[٢١]. وبذلك تمَّ توسيع مفهوم الذمَّية، إلى دائرة أوسع، فرض وجودَها، الفتحُ الإسلاميُّ، وتوسُّع رقعته الجغرافية، في ظلّ الإسلام الذي ينظر إلى الاختلاف بوصفه طبيعة، وجبلَّة بشرية متأصلة، ولم يكُ انحرافاً ولا استثناء، وذلك وفق المفهوم القرآني الأصيل.

ثنائية الاستبداد والإرهاب الفكري:

المتعلم يعلم الوقائع ويطلع على جزئياتها، أما المثقف فإنه يحرص على معرفة ملابسات وظروف ومخرجات هذه الوقائع، ولهذا فإن صناعة المثقَّف، بضاعةٌ ممنوعةٌ في بلداننا العربية!.

---

[٢٠] البخاري (٣٥٣٥)، ومسلم (٢٢٨٦).

[٢١] رواه مالك في الموطأ، ١/ ٢٧٨، في الزكاة، باب جزية أهل الكتاب والمجوس، ورجاله ثقات، لكنه منقطع، وَقد رُوِيَ نَحوه مُتَّصِلاً من وَجه آخر.

وجمهرة المثقَّفين يعلمون أنه لم يبتلَ شعب بحكَّامه، كما ابتلي السواد الأعظم من السوريين بمن يسوسهم. رجلٌ حرٌّ لم يُجرَ عليه رقٌّ قطُّ، يجرُّه نخَّاسٌ من تلابيبه، إلى ساحة مزاد الخنوع، وأروقة فروع المخابرات!.

سنأخذ فترة عصيبة عاشها مجتمعنا السوري، ولاقى فيها أبشع صورة، لتحييد أصحاب الأقلام الحرَّة خدمة للبقاء في السلطة. وأجعل منها مثالاً حيَّاً على هذه الثنائية، وهذا التحالف والتلازم شيه الحتمي، بين الاستبداد وبين العنف الفكري، تتزامن مع أحداثه وتطبيقاته ضريبةٌ قاسيةٌ، تترك خلفها ضحايا لا يعلم عددها إلا الله. وعندما يتمُّ اغتيال كاتبٍ، فإن الضريبة تتعدَّى صاحبَها، إلى من كان في دائرته، من عائلةٍ وأقاربَ وزملاء عمل.

اغتيلت الكلمة الحرَّة، فترة حكم البعث، وتحول الاغتيال إلى ظاهرةٍ فترة حكم الطاغية "حافظ الأسد"، وتكسَّرت الأصابع، التي كانت تكتب عن الطغيان، وأُمِّمت الثقافة في "سوريا"، وأصدر الانقلابيون البعثيون القرار رقم ٤ بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٣م، والذي نصَّ على إلغاء أهم سبعة عشر صحيفة ومطبوعة، في البلاد، تلاه بتاريخ الخامس والعشرين من ذات الشهر، قانون آخر، عاقب ثلاثين صحفياً، بعقوبة "العزل المدني"، ومنعهم من مزاولة المهنة، وحرمهم من حقوقهم المدنية، كالتوظيف، والترشح للانتخابات، والانتخاب! وذلك بدعوى إساءتهم، لإيمان الشعب العربي في "سوريا"، بالقومية العربية!.

احتكرت الدولة، العمل الثقافي والإعلامي، وأطَّرته بـ"اتحاد الكتَّاب العرب"، الذي كان مطية للطابور الخامس. والوسط الثقافي السوري، يتذكر ماجرى للأديب والصحفي، "جلال فاروق الشريف"، خلال إحدى الدورات الانتخابية، لاتحاد الكتاب العرب، والذي كان هو أحد مؤسِّسيه، عندما لم يلتزم بالقائمة الحزبية، وتمَّ فرض عقوبة عليه، بتنزيل عضويته الحزبية، من عضو عامل الى نصير، كما روى ذلك الأديب الراحل "عبد النبي حجازي"، مع أن "الشريف" كان أحد مؤسسي الحزب سنة ١٩٤٧م!.

تزامنت ظاهرة تهميش المثقفين، مع انقلاب الثامن من آذار سنة ١٩٦٣م، ودخلت المرحلة الأسوأ، مع تحولات انقلاب ١٩٧٠م؛ وبدايات تكريس سلطة الاستبداد، ودولته الأمنية.

هذا وقد ألمحت "ليزا وادين"، صاحبة كتاب"السيطرة الغامضة"، في ثنايا عرضها لدور الإعلام وسيطرته على العقل اللاواعي للمشاهِد، وكيفية الوصول إلى تحقيق ما يريده الساسة من التأثير على الجماهير، إلى هيمنة "حافظ الأسد"، وترويجه لشخصه في فضاء الإعلام السوري. ومن رام التوسع في معرفة دور الإعلام في تلميع الساسة، فليقرأ كتاب "هندسة الجمهور"، لمؤلفه "أحمد فهمي".

كثيرٌ ممن هم محسوبون على الساحة الثقافية، رضوا على أنفسهم أن يكونوا سدنةً للطواغيت! فكان من الطبيعي أن تستحيل المؤسَّسات الثقافية، إلى مؤسَّسات للإرتزاق والمحسوبية، أشرف عليها أنصاف المثقفين والكتَّاب، الذين أتقنوا كتابة طلاسم أشبه بطلاسم "إيليا أبو ماضي"، وضباب حروف شعر التفعيلة الهجين، فطبعوا إصداراتهم في وزارة الثقافة، وكانت هي البديل عن الكتب النفيسة! أقانيم وضعِت لتزييف الوعي، من مثل "هكذا قال الأسد"، عنوان لكتاب أعدَّه واحد، من أولئك السَدَنَة

المنتفعين، إنه "اسكندر لوقا"، خصَّصه لخطابات "حافظ الأسد"، صدَّره للطباعة تزلفاً، ومداهنةً رخيصةً رعناء!.

وتمَّ تحييد الكتَّاب والشعراء والمفكرين، أصحاب القلم الرفيع والحرِّ، ليكملوا بقية حياتهم وراء القضبان، من أمثال الكاتب "زهير الشلق". الذي كان يتقن سبع لغات، وقد اعتقل وأودِع سجن "المزَّة"، لأنه كتب في إحدى الصحف اللبنانية، عن الجولان: "أراد حزب البعث أن يغيّر وجه التاريخ، فغير خريطة الجغرافيا". وقد سجِن عن كل كلمة سنة كاملة، وكان سجنه عشر سنوات بالضبط!. ومن أمثال الكاتب والأديب "إبراهيم عاصي"، والدكتور "حسن زينو"، العالم الجيولوجي الكبير، وصاحب كتاب "التطور والإنسان". أودعوه زنزانة انفرادية، انعدمت فيها أسباب الحياة، وأشبعوه إيذاء مزمناً، فقؤوا عينه، وأداموا الضرب على رأسه، حتى فقد عقله! وأما الكاتب الصحفي اليساري، والسياسي النصيري، الدكتور "عبد العزيز الخير"، وبسبب كتاباته حول الاستفتاء على منصب رئيس الجمهورية، حكمت عليه محكمة أمن الدولة العليا، حكماً بسجنه لمدة اثنين وعشرين عاماً!.

وممن تمَّ تحييدهم عن الساحة الثقافية أيضاً، الكاتب الإسلامي "محمد عثمان جمال"، والدكتور الأكاديمي "حسني ناعسة"، والكاتب في الدراسات الشرعية "محمد عيد عباسي"، أما الكاتب الهمام، "محمد توفيق بركات"، فقد استشهِد عقب موجة من التعذيب، تعرَّض لها من جلاوزة سجن "تدمر". وهو صاحب أفضل دراسةٍ كتبت، عن الأديب والمفكر الإسلامي "سيد قطب"، وصاحب مسرحية "التحقيق"، وأمثال الكاتب "بركات" من العمالقة كثير!.

ولو رجعنا للوراء بضع سنوات، لرأينا وتحديداً في صيف سنة ١٩٧٤م، إذ تمَّ اختطاف الصحفي اللبناني "ميشال أبو جودة"، بعد كتابته مقالاً، في صحيفة "النهار"، ينتقد فيها النظام السوري. تمَّ تخديره وزجُّه في سيارة، لتنطلق به نحو "دمشق"، وكانت الوجهة فرع "الحلبوني"، الذي يتبع المخابرات العامة.

كما وضِعَت أقلام الحبر التي كان يكتب بها، في أمعاء رئيس تحرير مجلة "الحوادث"، الصحفي الطرابلسي اللبناني "سليم اللوزي"، وذوبت يده اليمنى بمادة الأسيد، وكان من أشد المنتقدين لتواجد الجيش السوري في "لبنان". وذلك بعد اختطافه على طريق مطار "بيروت"، من جهة الاسخبارات السورية، في الخامس والعشرين، من شهر شباط، سنة ١٩٨٠م، نشرت "التايمز" اللندنية حينها، خبر اختطافه. وتمَّ قتله في الرابع من شهر آذار، بعد أيام من اختطافه، مع العلم أنه من مواليد ١٩٢٢م. وقبله في الأول من تشرين الثاني سنة ١٩٧٠م، اختطف من "بيروت"، الضابط الشركسي، "خليل مصطفى بريز"، أعطوه إبرة مخدِّر، ثم وضع في تابوت، وأدخل إلى "سوريا"، على أنه متوفَّى. دخل فرع المخابرات الخارجية، وتلقى أشد أنواع التنكيل. ثم أودع سجن "المزة"، بسبب إصداره كتاب "سقوط الجولان". ومكث المقدم "مصطفى"، في سجنه عشرات السنين، إذ صدر بحقه حكم بالسجن، مع الأشغال الشاقة خمسة عشر عاماً، ولكن السلطات السورية، لم تفرج عنه إلا سنة ١٩٩٨م.

وبوشاية عن الكاتب الفلسطيني، "اسماعيل الشمالي"، الذي كتب في انتقاد "الأسد"، ومقالات تنتقد الاستبداد بشكل عام، امتنع اتحاد الكتاب العرب، فرع "فلسطين"، في "دمشق"، عن نشرها. يتمُّ بعد ذلك اعتقال كاتبها سنة ١٩٩٥م.

المفارقة أن الدستور السوري، ينصُّ في المادة [٣٢] منه، على أنَّ "لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه، بحرية وعلنية، بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى ... وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر".

والواقع يدلُّ على أن كل من مارس أيَّاً من هذه الحقوق، تمَّ اختطافه أو اعتقاله لسنوات! وما كتبه السياسي "كمال جنبلاط"، في كتابه: "هذه وصيتي"، عن مسلسل التدخل السوري في "لبنان"، كان كافياً لاغتياله، في السادس عشر، من شهر آذار، لسنة ١٩٧٧م، على يد المخابرات السورية.

كما عمد النظام السوري، إلى قتل نقيب الصحفيين اللبنانيين "رياض طه"، الذي اغتيل صباح يوم ١٩٨٠/٧/٢٣م، وذلك بعد أقل من خمسة أشهر فقط، من اغتيال "سليم اللوزي". كما تمَّ اغتيال "صلاح الدين البيطار"، الدمشقي الميداني، رئيس الوزراء الأسبق، وأحد مؤسسي حزب البعث، والمحكوم بالإعدام غيابياً سنة ١٩٦٦م، ومؤسِّس مجلة "الإحياء العربي"، في "باريس"، قبل ثلاثة أشهر من اغتياله، والتي نشر فيها مقالاً أزعج نظام "الأسد"، الوجِل من القلم الحر، وكان بعنوان: "سورية مريضة وتعيش محنة ومأساة". اغتيل في "باريس"، في الحادي والعشرين من يوليو، سنة ١٩٨٠م.

وفي ١٩٨١/١١/٢٢م، تمَّ اغتيال الداعية "نزار أحمد الصباغ"، وذلك في "إسبانيا"، التي لجأ إليها بعد التضييق عليه، من المخابرات السورية، واستطاع هناك تأسيس نظام دعوي إسلامي، كما أقام أول اتحاد للطلبة المسلمين، في "إسبانيا"، وترجم العديد من الكتب الإسلامية للغة الإسبانية، كان آخرها "حياة محمد"، عبر دار للترجمة والنشر أنشأها في "إسبانيا"، وأسهم في ترجمة معاني القرآن الكريم، للغة الإسبانية. وقد تمَّ اغتياله وهو في طريقه للمركز الإسلامي في "برشلونة"، حيث أطلِق عليه الرصاص، وأشارت التحقيقات إلى تورط عناصر سورية في اغتياله.

وعندما نشر "ميشيل سورا"، الفرنسي من أصول تونسية، كتابه "سوريا الدولة المتوحشة"، سنة ١٩٨٦م، والذي تكلم فيه عن قلب الحقائق عند نظام الطاغية، وعن المراوغة في الإعلام، وعن تحويل الدولة إلى أداة في القهر، ورفضه للحوار وتقاسم السلطة، وعن خطابه العنصري، وعن إقناع نظام الطاغية المجتمعَ الدوليَ، بوجود متطرفين إسلاميين عنده، وكيف كانت وسيلة إنهاء النزاع عنده، هي حمامات الدم، كان مآل الكاتب ذي الخلفية الماركسية، أن اختطفه أحد أدوات النظام في "لبنان"، أعني "حزب الله"، ليلقى حتفه في أقبية "الضاحية الجنوبية"، في "بيروت"، وطالبوا بالإفراج عن "أنيس النقاش" ورفاقه، المحتجزين على خلفية عملية مسلحة في "باريس".

لقي الكاتب حتفه إعداماً، سنة ١٩٨٦م، وبقي رفاتُهُ محتجزاً لمدة عشرين عاماً، ولم تشفع له جنسيته الفرنسية، ليدفن في "باريس"، لا لشيء إلا لأنه فضح نظام الطاغية الدموي.

وربما لم يسمع الكثيرون عن "حسن الخيّر"، بسبب التعتيم الذي فرِض على قصته وقصيدته، وبسبب الحساسية التي يسببها لعائلة "الأسد"، كونه ينتمي إلى إحدى أكبر العائلات في مدينة "القرداحة". "حسن الخيّر" كان شاعراً سورياً، انتسب إلى حزب البعث في شبابه، وبلغ من حماسه بالحزب أن سمَّى ابنه "بعث"، ولكن بعد استلاب "حافظ الأسد"، للسلطة في "سوريا"، انتشر الفساد المالي والأخلاقي، إلى حدٍّ لم يكن معروفاً في الستينات. بدأ الشاعر بكتابة الكثير من القصائد المعارضة، ومهاجمة السلطة لفسادها الكبير. لم يتعرَّض الشاعر وقتها لأذىً، لأن "حافظ الأسد"، الذي كان في بدايات حكمه، لم يرِد استعداء مدينته وطائفته وتغاضى عن قصائده. ثم جاءت القشَّة التي قصمت ظهر البعير، عام ١٩٧٩م.

تمَّ اعتقال الشاعر من أمام منزله في ذلك العام، ولم يره أهله بعدها حيَّاً أو ميتاً. إلا أن الأخبار تسربت من بعض سجناء آخرين، بأنهم شهدوا إعدامه، وأن الأمن قام بقطع لسانه، قبل الإعدام!.

من جهةٍ ثانيةٍ، فإن الثامن عشر من شهر أغسطس آب، من سنة ١٩٨١م. هو ذكرى رحيل الشاعر، "محمد سليمان الأحمد"، الذي اشتهر باسم "بدوي الجبل"، رحل بعد معاناة من الأمراض التي تسببت بها؛ محاولة اغتياله سنة ١٩٦٨م.

كان "بدوي الجبل"، قد نشر قصيدة دوَّت في ذلك الحين، اسمهما "من وحي الهزيمة"، بعيد نكسة الخامس من يونيو حزيران، سنة ١٩٦٧م.

اشتهرت هذه القصيدة بقوة، مثلما اشتهرت قصيدته "إني لأشمتُ بالجبار". حيث تعرض في الأولى، لرموز الهزيمة، سواء في الداخل السوري، أو المصري. ورداً على تلك المواقف، قام بعض الملثمين، والذين لم تعرف أسماؤهم حتى هذه اللحظة، بمحاولة اغتياله، وهو يمارس الرياضة الصباحية. قاموا بضربه ضرباً مبرحاً، بحديدة على رأسه، ثم اختطفوه عدة أيام. نقلت الأخبار المؤكدة، أن "حافظ الأسد"، وكان يومها وزيراً للدفاع، قد تدخل لدى الخاطفين لإطلاقه! مما يشير إلى أن "الأسد"، لم يكن فقط على علم بهوية الخاطفين، بل له يدٌ بعملية الاغتيال.

وفي سنة ١٩٩٣م، تنقل الأخبار، أن "أحمد سليمان الأحمد"، شقيق "بدوي الجبل"، وجِد ميتاً في "بلغاريا"، وهو الأستاذ الجامعي، المتخصِّص بفلسفة الأدب. صدر له أكثر من ثلاثين مؤلفاً، ما بين ترجمةٍ وتأليفٍ.

وحدث أن استدعى ذات يوم، ضابطٌ في فرع الأمن السياسي، في مدينة "إدلب"، أحدَ الموظفين في دائرة الأوقاف، وقال له: "هناك مشايخ يتكلمون بالسياسة على المنابر!"، فأجابه بقوله: "صدقني أنَّ الناس منشغلة، بتأمين لقمة عيشها"، فكان ردُّه الصادم: "هذا الذي نريده".

وعندما أتت تقنية "الستلايت"، في زمن الطاغية، أواسط تسعينات القرن الفائت، أصيبت أجهزة الأمن في تخبُّط عجيب غريب، وفي ارتباكٍ لم يعهدوا مثله، فمنهم من حاربه ومنهم من غضَّ الطرف عنه، ولم تصدر أيَّة تعليماتٍ واضحةٍ بخصوص الأطباق التي بدأت تعتلي الأسطح.

بدأ النظام يتململ ويشعر بخطرٍ محدقٍ، إنه الخوف من الحقيقة ومن الفضائح السياسية، التي تنتظر أهلها. ولكن لا حيلة لهذا النظام الخانق للحريات، والمصادر للرأي الأخر؛ وكان من قبل يعمل على حجب الأخبار، بأيّ وسيلةٍ، وتحت أيّ ظرفٍ، حتى كان في فترة تصدُّع العلاقة بينه وبين النظام الأردني، يستخدم أجهزة التشويش على بثّ التلفزيون الأردني الرسمي!.

الآثار الناجمة عن مسلك الإرهاب الفكري:

يكفي هذا اللون من الإرهاب مثلبةً، مساهمته في إضاعة فرص الإصلاح، وإنهاء الظلم الواقع من الطغاة على آحاد الأحرار، تحت ذريعة محاربة الإرهاب، بل يزيد من حدَّته ويبدأ الطاغية بالتواصل مع أمثاله في بلاد شتَّى، ويشرع بأخذ الخطط والوسائل والأساليب الحديثة والمتطورة، في إيقاع الأذى بالمعارضين؛ وبأبناء التيَّار الإسلاميّ على وجه الخصوص، لأنهم أكثر من يدافع عن قضايا الأمَّة المصيرية والمفصلية، وقضية "فلسطين"، وأختها "كشمير" في تاريخنا الحديث، أوضح مثلٍ يدلِّل على ذلك. فيؤول هذا الواقع إلى إحكام قبضة الطغاة، على حرية الحراك السلميّ الإصلاحيّ، والتضييق عليه فتراقب حركة طباعة الكتب، وما تنشره الصحف! فتضعف حركة الدعوة، وينحسر العمل الخيريُّ، ولا يتجرأ أحدٌ أن يكتب مدافعاً عنه، وتختفي الكتب التنويرية، وتؤمَّم المؤسَّسة الدينية، وتُحجَّم النشاطات الدعوية، سوى التي تتمُّ تحت جناح السلطة الحاكمة، وتوجهاتها النكدة! والتي من مراميها وتطبيقاتها، التسبيح بالثناء على السلطان، ولو كان فرعون زمانه وطاغية عصره. وأوضح مثال وأقربه لهذا الواقع المرّ، ما شهدته "سوريا"، في العقدين الأخيرين من القرن الفائت، كما سبق وأشرنا.

وأكثر من يعاني من منعكساته السلبية، وآثاره المدمرة، حضارتنا الإسلامية الناصعة، نتيجة تموضع نقاط سوداء في بياض ثلجها، ورونق منظرها.

إن انتشار الإرهاب الفكري، يؤدي إلى الجمود وعدم التجديد، على مستوى الأنظمة الحاكمة، وعلى مستوى التنظيمات الإسلامية معاً، ممَّا يؤدي إلى غياب منهج النقد، وقيَم الشورى فيها، ويؤدِّي أيضاً إلى استنزاف الوقت في مواجهات، تُدْخلنُا في نفقٍ مظلمٍ على حساب العمل التربوي، وبناء القاعدة الصلبة للأمَّة.

هذا وإنَّ عملية التغيير والإصلاح، تحتاج إلى مناخٍ هادئٍ بعيدٍ عن الأفعال وردود الأفعال، وعن التشنُّجات، والانفعالات، والتجاذبات، التي تفرز نتائجَ تنعكس سلباً، على العملية المنشودة وأصحابها. وهي بأمسِّ الحاجة أيضاً، إلى أصحاب العقول الكبيرة، التي تحسن ركوب الخيل، في مسائل تتعلَّق بأمور الأمَّة، وقضاياها الجسام.

ومن الآثار المترتبة على انتشار الإرهاب الفكري، ازدهار سوق النفاق، وتلميع أهله، بينما الأخيار يعانون من تبعات مواقفهم المشرِّفة. وتأتي ألاعيب السحرة من أصحاب السلطة الرابعة، وتدعمهم بطانة السوء للحاكم، مستندين إلى المنافقين من الطابور الخامس، ليرسموا للطغاة أنَّ سبيل القمع الأمنيّ هو الأنسب والأصلح للشعوب، التي لا يمكن ضبطها، إلا من خلال دولةٍ أمنيةٍ، تحبس أنفاس الشعوب المستضعفة، التي ابتليت بشرذمةٍ من الحكَّام، نأوا عن شعوبهم، وجلسوا في أبراجهم العاجية.

يضاف إلى ما سبق، ظهور هواجسَ أمنيةٍ، تؤدِّي بدورها إلى تعزيز فكر المواجهة مع القيادات الحاكمة، وإلى ابتعاد المصلحين المتبصِّرين والمخلصين، عن مواقع البلاغ، وعلى رأسها المنابر في المساجد، ليكون البديل هو الاعتقال! وفي أجواء الإرهاب والاستبداد السياسيّ، لا مكان للطاقات المبدعة، بل هي داعيةٌ إلى هجرة العقول والسواعد معاً، إلى بلادٍ غربيةٍ عن الإسلام.

ولا يخفى أنَّ إقصاء الرأي الآخر عن الساحة، يؤدِّي بدوره إلى إلغاء المناظرة والحوار، وهذا يعني بوجهٍ أو بآخرَ، إبطال قواعد التعايش بين الفرقاء، في مجتمعٍ واحدٍ.

كما يؤدي إلى ترسيخ المفاهيم الشوهاء في نفوس الآخرين، وتصوير الباطل بصورة الحق، الذي لا يقبل التنازع فيه؛ وذلك ما حصل في فتنة القول بخلق القرآن مثالاً.

وكذا إلى ترسيخ ثقافة الاستبداد في المجتمع المسلم، حتى تصبح سائدة في جميع ميادين المجتمع، يكتوي بنارها، ويتجرَّع غصصها!.

ولعل من أهم آثار حالات الإقصاء، وتغييب الرأي الآخر، تهميش الإبداع الفكري، كما حصل للفكر، عقب زمن الحضارة الإسلامية؛ فقد مرَّ على الأمة زمنٌ كان الاجتهاد فيه مقفلاً، وعلى مدى قرون متعاقبة باهتة جامدة.

وإذا شعر العلمانيون الغلاة أو سواهم، أنَّهم مستهدفون من قبَلِ شريحةٍ من الإسلاميين، العاملين على النهوض بحضارة الأمَّة المرتقبة والمأمولة من جديد، فيكون قد تشكَّل أمامهم سورٌ يحجبُهُم عن الالتزام بالإسلام، ومن هنا ندرك الحكمة من وراء قبوله صلى الله عليه وسلم، بشروط صلح الحديبية، وكذا من معاملته المرنة لأهل النفاق، مع التأكيد إلى انتفاء المهادنة مع الباطل، في حال تمَّ التهجُّم على الثوابت والمقدسات.

سُبُلُ الخلاص من ظاهرة الإرهاب الفكري:

مما يتعين علينا معرفته، أن الحركة الإسلامية في "تركيا" الحديثة، قد اكتسبت أنصاراً، بسبب بعدها عن التعامل مع العلمانية الجائرة، بمنطق العنف والعنف المضاد، ولو أنها سلكت ذاك السبيل، لما رأينا الآن حزب "العدالة والتنمية" يحكم "تركيا"، على مدى عقودٍ ويتصدَّر الانتخابات بأشكالها المتعدِّدة. ثم إننا نلاحظ من خلال الاستقراء العامّ، أن الدول التي تلجأ في حلِّ خلافاتها السياسية إلى الهيئات الدستورية، والمؤسَّسات التشريعية، تشهد استقراراً سياسياً وفكرياً، يساهم في التقدم والرقيّ الماديّ.

وسنأتي على بيان أهم الوسائل والسُبُل، التي تعيننا على تحييد ظاهرة العنف الفكري، لعلها تكون لبنة في عملية الإصلاح، وتقويم ما أفسده الآخرون، ممن رضوا على أنفسهم أن يكونوا سدَنةً وعبيداً للعمالة الثقافية لأسيادهم في الغرب! الذي بات من المعلوم، أن من أبجدياته إقصاء الآخر! قال المستشرق الفرنسي "فرانسوا بورجا": "إنَّ الحضارة الغربية المعاصرة، وفي نشوة قوتها الحالية لا تسمح بوجود ثقافاتٍ، أو حضاراتٍ، أو لغاتٍ أخرى". وقالت الكاتبة الفرنسية "صوفي بيسيس": "إنَّ الغرب الحديث، ولد في عصر النهضة، مؤسِّساً ذاته على رفض كل ما ليس أوروبياً أو نصرانياً"[٢٢].

الحوار أولاً:

لا يمكن للمفكِّر أن يختزل قضية الفقه، الذي هو بمعنى الفهم العميق النافذ، الذي يتعرَّف غايات الأقوال والأفعال، على أنَّها قناعةٌ ذاتيةٌ، بل لا بدَّ من الحوار وتلاقح الأفكار.

وإذا كان الله تبارك في علاه، قد أشار إلى توفُّر مساحةٍ مشتركةٍ وكبيرةٍ بيننا، وبين أهل الكتاب، من خلال البيان القرآنيّ: {قُلْ يَاأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ} [آل عمران: ٦٤]، يمكن الالتقاء ضمن أطرها، فكيف بالمساحات الواسعة القائمة اليوم، بين فرَقَاء المسلمين أنفسهم؟! أو بينهم وبين خصومهم من أذناب المستغربين، المحسوبين على أمَّة المليار ونصف المليار! فحريٌّ بأهل الفكر، أن تكون صدورهم واسعةً، وعندما قالت الملائكة: {أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ} [البقرة: ٣٠]، لم يغضب المولى تباركت أسماؤه، بل قال لهم: {إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ} [البقرة: ٣٠]. وعندما استكبر "إبليس" عن السجود، لم يخسف الله به، بل سمح له أن يذهب به غرورُه، إلى أن يقول: {فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} [ص: ٨٢].

وفي قصتي "إبراهيم" و"العزير"، في أواخر سورة "البقرة"، وحوار "الهدهد" مع "سليمان" في سورة "النمل"، منارات هدى، لأساطين الفكر، الذين تضيق صدور بعضهم بالحوار والنقد الموضوعيّ! لأنَّه من الطبيعيّ؛ بالنقد الحرّ والبنَّاء، وبمنطق الإنصاف، تتجلى الحقيقة في أسمى معانيها، وأبهى صورها، في حججٍ تتبختر اتضاحاً، وينكشف عُوار الباطل، ويبين تهافتُه، ويظهر زيفُه، في شبَهٍ تتضاءل افتضاحاً! وفي نهاية المطاف الفكرة الصحيحة، هي التي ستسود؛ ويُكتَب لها الانتشار، وفق القانون القرآني: {فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ} [الرعد: ١٧].

ولو أنَّ الفِرَق التي ظهرت في القرن الأول والثاني، عوملت بالقمع لكُتِب لها الانتشار، ولكن عندما عوملت بالحوار اندثرت.

[٢٢] يُراجع كتاب الغرب والآخرون. تاريخ من الهيمنة، صوفي بيسيس، ترجمة نبيل سعد.

الحوار الإيجابي الفعَّال، يحتاج دائماً إلى طاقة وفيرة من الحبِّ، توفر الأمان الفكري الذي يسمح بتبادل الرؤى والأفكار، على أساس من رؤية متحرِّرة من القيود، وفي مقدمتها قيدا التعصب للفكرة التي لم تبلغ درجة القداسة، كونها نتاج اجتهاد بشري، وقيد التعصب للأشخاص، الذين لم يبلغوا درجة العصمة، كما هو الحال مع الرسل. وهذا يستلزم التأكيد على معنى التسامح، وتعميقه في نفوس الشعوب برمَّتها، ومنهم المسلمون على أنَّه موقفٌ إيجابيٌّ، وثقافةٌ ساميةٌ تتلخَّص في الاعتراف بالحريّات الأساسية للآخرين. الاعتراف الذي يساهم في تعزيز فكرة التعايش السلمي بين الشعوب، ويُنظَر إلى قِيَمِ التسامح على أنها إثراءٌ متبادلٌ بين ثقافات الأمم؛ وغياب هذه القيم، يؤول إلى عزلةٍ تفضي إلى جمودٍ ثقافيٍّ حتميٍّ! ولئن غابت هذه المفاهيم في عقلية الإنسان الغربيِّ، الذي طالما تبجَّح بالديمقراطية[٢٣] والحداثة وحقوق الإنسان، وتنطوي هويته على عقدة التفوق الحضاريّ والثقافيّ على سائر الشعوب؛ فيجدر بالمسلمين التأكيد عليها، تحت مظلَّة القانون القرآني: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ} [هود: ١١٨].

وتجدر الإشارة، إلى أن الذين ينحون منحى الإرهاب الفكري، يدورون في حواراتهم ضمن دائرة مفرغة، ويحاولون إحراق الجزئيات بعرض الكليات، فإذا تحدَّث المحاور عن ضرورة الحجاب مثلاً، بدأ هؤلاء في عرض آلام الأمة وأحزانها، ليحيدوا عن مواجهة الموضوع الأساس للحوار!.

ومن طرائف هذا الصنف من المحاورين: ما حكاه الماوردي رحمه الله، في قوله: "رأيت رجلاً يناظر في مجلس حفل، وقد استدل عليه خصمه بدلالة صحيحة، فكان جوابه أن قال: إن هذه دلالة فاسدة؛ ووجه فسادها أن شيخي لم يذكرها، وما لم يذكره الشيخ لا خير فيه!"[٢٤].

في الحوار بحثٌ عن أرضيةٍ مشتركةٍ، تدعم التواصل الفكريَّ، وتنشِّط العقل في عملية تدوير أركان المعرفة وزواياها، ممَّا يفسح المجال للولوج إلى ساحة الرفق، وحجب التناكف والتصادم والإقصاء والخروج من زاوية الانكفاء على الذات، إلى الرغبة في إدارة الاختلاف وتوسيع دائرة الوعي، ثم إنَّ الحوار من خصائص البيئة السليمة، غير المشوبة بدخان التعصُّب وغبار التشدُّد!.

الحوار جزء من حياة أهل الوعي والفكر، وركن أساسٌ أصيلٌ في منظومتهم الثقافية. وكذا هو ملمحٌ ومعلمٌ مهمٌّ، من معالم القرآن المنير، يشير إلى احترام رأي الآخر، وإن كان مخالفاً لرأي خصمه، مما يستدعي بناء الحوار، على القاعدة القرآنية: {وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ} [سبأ: ٢٤]. قال "عبد الرحمن حبنَّكة"، رحمه الله معلِّقاً: "وفي هذا غاية التخلِّي عن التعصُّب لأمرٍ سابقٍ، وكمالُ إعلان الرغبة، نُشدانُ الحقيقة أنَّى كانت"[٢٥].

---

[٢٣] مصطلح يعني: حكم الشعب، نفسه بنفسه.

[٢٤] أدب الدنيا والدين، أبو الحسن الماوردي، ص: ٧٠، دار مكتبة الحياة، ١٩٨٦م.

[٢٥] الحضارة الإسلامية، أسسها ووسائلها، عبد الرحمن حبنَّكة، ص٣٦٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، دار القلم، دمشق.

وهكذا نخلُص إلى أن من الأسباب الوقائية، من الوقوع في أسر الإرهاب الفكري، اختيار كوكبة من النخَب الثقافية، التي تتَّمتع بمهارات الحوار، لإجراء مناظراتٍ معلنةٍ، مع أصحاب الفكر الإقصائيّ. وليس من نافلة القول، أن أشير إلى ضرورة إتاحة الأنظمة الحاكمة، الفرصةَ لمنظمات المجتمع المدنيّ، للعمل على الحوار مع الثقافات الأخرى.

الاحتكام إلى مرجعية الأمَّة:

إن مما حبا الله به أمتنا، امتلاكها لمرجعية مستنيرة بنثارات ضياء الوحي، تنطلق وفق توجيهها، وهي بمثابة منهج يحتكم إليه المختلفون، لمعرفة الحق والصواب. والموضوعية تقتضي وجود ميزانٍ تستند إليه، وهو هنا المرجعية، التي يمكن بواسطتها تحديد الموقف من كل شيء، سلباً أم إيجاباً، وقبولاً أو رفضاً. ومن الطبيعي للأمة الواحدة، {إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ} [الأنبياء: ٩٢]. أن يكون لها مرجعية واحدة، تحتكم إليها، وتصدر عنها، ووجود المرجعية الواحدة، لا يعني أن مجرَّد وجودها نافٍ للخلاف، بل المأمول هو حسم الخلاف على الصعيد العملي، لكن وجودها واجب، وما لا يتمُّ الواجب إلا به فهو واجب، والواجب الأخير، هو جمع الشتات، ولمُّ الشعث، وتقريب وجهات النظر، فيما يجب أن تتوحد فيه الكلمة، مما لا مناص فيه من جمع الأمة على كلمة سواء، ولا تتمُّ واجبات الأمة، إلا بالاجتماع عليها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، إذا تنازعوا في الأمر، اتبعوا أمر الله تعالى في قوله: {فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} [النساء: ٥٩]، وكانوا يتناظرون في المسألة، مناظرة مشاورةٍ ومناصحةٍ، وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية، مع بقاء الإلفة والعصمة وأخوة الدين.

نعم من خالف الكتاب المستبين والسنَّة المستفيضة، أو ما أجمع عليه سلف الأمَّة خلافاً لا يُعذَر فيه[٢٦] فهذا يُعَامَل بما يعامل به أهل البدع، فعائشة أمُّ المؤمنين رضي الله عنها، قد خالفت ابن عباس وغيره من الصحابة، في أنَّ محمَّداً صلى الله عليه وسلم رأى ربه، وقالت: من زعم أنَّ محمَّداً رأى ربَّه، فقد أعظم على الله تعالى الفِريَة. وجمهور الأمَّة على قول ابن عباس، مع أنهم لا يبدِّعون المانعين، الذين وافقوا أمَّ المؤمنين رضي الله عنها"[٢٧].

وعودة إلى آية سورة النساء، لنقرأ ماكتب عنها العالم الجِهبذ النحرير، "الطاهر بن عاشور"، رحمه الله: "والتنازع: شدة الاختلاف، وهو تفاعل من النزع، أي الأخذ .... فأطلق التنازع على الاختلاف

---

[٢٦] قال الشيخ عبد الفتَّاح أبو غدَّة رحمه الله، في تعليقه على قوله:" لا يُعذَر فيه ": ما ألزم هذا القيد وما أدَّقه؟! والخلاف الذي لا يعُذَر فيه هو الخلاف بعد العلم ووضوح الحقّ.

[٢٧] مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٢٤/ ١٧٢)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمَّد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

الشديد على طريق الاستعارة، لأن الاختلاف الشديد يشبه التجاذب بين شخصين، وغلب ذلك حتى ساوى الحقيقة، قال الله تعالى: {وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا} [الأنفال: ٤٦]، {فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى} [طه: ٦٢]. وضمير تنازعتم راجع للذين آمنوا، فيشمل كل من يمكن بينهم التنازع ..... وشمل تنازع العلماء بعضهم مع بعض في شؤون علم الدين. وإذا نظرنا إلى ما ذكِر في سبب النزول نجد المراد ابتداءً، هو الخلاف بين الأمراء والأمة، ولذلك نجد المفسرين قد فسروه ببعض صور من هذه الصور، فليس مقصدهم قصر الآية على ما فسَّروا به، وأحسن عباراتهم في هذا قول "الطبري": "يعني فإن اختلفتم أيها المؤمنون، أنتم فيما بينكم، أو أنتم وأولو أمركم فيه". وعن "مجاهد": "فإن تنازع العلماء ردُّوه إلى الله".... فكل هذا الاختلاف والتنازع، مأمور أصحابه بردِّ أمره إلى الله والرسول. وردُّ كل نوع من ذلك، يتعين أن يكون بحيث يرجى معه زوال الاختلاف، وذلك ببذل الجهد والوسع، في الوصول إلى الحق الجليّ في تلك الأحوال. فما روي عن "مجاهد" و"ميمون بن مهران"، في تفسير التنازع بتنازع أهل العلم، إنما هو تنبيه على الفرد الأخفى من أفراد العموم، وليس تخصيصاً للعموم. وذكْر الردِّ إلى الله في هذا، مقصود منه مراقبة الله تعالى، في طلب انجلاء الحق في مواقع النزاع، تعظيما لله تعالى، فإن الردَّ إلى الرسول، يحصل به الردُّ إلى الله، إذ الرسول هو المنبئ عن مراد الله تعالى"[٢٨].

التعامل مع الآخرين بمنطق الإنصاف:

تنمية الفكر الناقد، واحترام الآخر في اختياره لقناعاته الذاتية، واختيار موقعه من الآخرين، ضرورة لترسيخ القيم، والصدُّ عن ذلك فتنةٌ وضلالٌ، ومن الذي يصحُّ له، أن يتبجَّح بأنه قد وصل إلى الحقِّ المطلق، وإن حسنت منه النية في البحث عنه؟! ومن هنا العدل والإنصاف للآخر، سِمَةُ أصحاب التفكير الموضوعي، ورجالات البناء لا الهدم.

قال الإمام "الذهبي"، رحمه الله: ".. فإن ذكرتَ أحداً منهم، فاذكره على الإنصاف، وما يضرُّه ذلك عند الله، ولا عند الناس، إذ إنما يضرُّ الإنسانَ الكذب والإصرار، على كثرة الخطأ، والتحرِّي على تدليس الباطل، فإنه خيانة وجناية، فالمرء المسلم يُطبَع على كل شيء، إلا الخيانة والكذب"[٢٩].

وسيدنا "علي بن أبي طالب"، رضي الله عنه، ضرب مثلاً يحتذى، في صراعه مع "الخوارج"، الذين رموه بالكفر، وصبُّوا عليه جام غضبهم، ومع ذلك لم يغير ساكناً في تعامله معهم، بل إنه وحين استظهر بعض ملامح العنف الفكري، في خطاب أصحابه تجاههم، رفض الانسياق وراء ذلك، وقال مقولته الشهيرة: "ما فعلوا ذنباً يستوجب القتل، فقالوا له: أكفارٌ هُمْ؟ قال: من الكفر فرُّوا، فقالوا له: إذاً ما هم؟ قال: إخواننا بغوا علينا". وعندما أرسل إليهم "ابن عباس"، رضي الله عنهما، ليحاورهم تقلَّص عددهم إلى

---

[٢٨] التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، (٥/ ٩٩)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

[٢٩] ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، (١/ ٢)، ط١، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

النصف. وحين قاتلهم عليٌّ رضي الله عنه، لم يقاتلهم لأجل فكرهم، بل قاتلهم لأجل اعتدائهم على المسلمين.

وهذا أمير المؤمنين "عمر بن الخطاب" رضي الله عنه، يناظر "قدامة بن مظعون"، في مسألة قطعية، مناظرة دافئة هادئة، وذلك عندما استباح "قدامةُ" شرب الخمر، مستدلاً بقوله تعالى: {لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَّآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَّآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَّأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ} [المائدة: ٩٣]. فقال عمر: "إنك أخطأت التأويل يا قدامة! إذا اتقيتَ الله اجتنبتَ ما حرم الله"[٣٠].

سنُّ تشريعاتٍ قانونيةٍ، لها أساسٌ دستوريٌّ:

مكافحة الإرهاب الفكري واحدة، من أهم الامور التي لابدَّ من أن يكون لها أساسٌ دستوريٌّ وقانونيٌّ، وعلى الرغم من أن الإعلانات الدولية، قد نصَّت على حرية الرأي والتعبير، ومنها المادة (١٩)، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لسنة ١٩٤٨م، والذي نصَّ على "أن لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق، حرية اعتناق الآراء دون أيَّ تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار، وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت، دون تقيُّد بالحدود الجغرافية"، وكذلك المادة (١٠)، من الاتفاقية الأوربية لسنة ١٩٥٠م، والمادة (١٩)، من العهد الدولي الخاص، بالحقوق المدنية والسياسية، لسنة ١٩٦٦م، والمادة (١٣)، من الاتفاقية الأمريكية، لسنة ١٩٦٩م، والمادة (٣٢)، من الميثاق العربي لحقوق الإنسان ٢٠٠٤م. أما الدساتير الوطنية، فقد نصَّت على هذا الحق ايضاً، مثل المادة (٦٥)، من الدستور المصري الحالي، لسنة ٢٠١٤م، والمادة (٣٨)، من الدستور العراقي، لسنة ٢٠٠٥م. غير أن هذه النصوص المتضافرة، بقيت في حيِّز النظري، دون تجسيدها من الجهات المعنيَّة على أرض الواقع!.

إن الأمم المتحدة، وكافة الدول التي تتبنَّى الديمقراطية في العالم، تكاد تجمِع على أن حقَّ الرأي والتعبير، هو الركن الأساس، في جميع الحقوق الطبيعية للإنسان، في المواثيق والعهود الدولية، وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن حرية التعبير هي حق إنساني أساسي، وهي محكُّ الاختبار لكل الحريات التي كرستها الأمم المتحدة، إلا أن ذلك يبقى حبراً على ورق، حبيس الأدراج، دون أن يكون له أيُّ رصيدٍ على أرض الواقع! ومن هنا نلحظ ضرورة، وجود تشريعات محدَّدة وواضحة وحاسمة ومنضبطة غير فضفاضة، تنصُّ على تجريم العنف الفكري، يحميها سيف السلطان، وفق مقولة سيِّدنا عثمان رضي الله عنه: "إن الله ليزع بالسلطان، ما لا يزع بالقرآن".

---

[٣٠] انظر الجامع لأحكام القرآن، شمس الدين القرطبي، (٦/ ٢٩٨)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، ١٣٨٤هـ، دار الكتب المصرية، القاهرة.

وختاماً: فقد رأينا كيف أن العنفَ الفكريَّ، هو وليدُ ثقافة قاصرة، ونتاجُ خللٍ فكريٍّ، وانحرافٌ لبوصلة الفكر البشري، نشأ لسببٍ أو لآخر، وقد يكون مقدمة لممارساتٍ خاطئةٍ، من الإرهاب الماديِّ، الذي تدعمه جهاتٌ دوليةٌ مشبوهةٌ.

كما رأينا نبذَ أصحاب هذا اللون من العنف، للتراث والتاريخ ولمنظومة القيم، ومنبعها الوحي الربانيُّ، والتي تأخذ معنى القداسة لدى الأمَّة المسلمة، وقد مررنا في ثنايا البحث، على التحالف المقيت بين الإرهاب الفكريِّ، وبين الاستبداد، الذي أيقن أن مصادرة الحريات، وسياسة تكميم الأفواه، وإلحاق الشلل بصرير الأقلام الحرَّة، كلُّ ذلك أضحى لزاماً وضماناً لبقاء سلطة الاستبداد قائمةً. ولعل السبل التي أوضحتها، في حال تمَّ تفعيلها، تساهم في تخفيف وطأة استبداد الرأي الواحد، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين.

تقدمة

المكتب العلمي في رابطة العلماء السوريين